البيئة والمياه

الشوارع الخلفية.. والقمامة

هبة الصوفي:
تصوير/عبد الواحد سيف:

البيئة المحيطة بمحافظة عدن تلعب دورا كبير ومهماً في تنمية وعينا السياسي والثقافي والاجتماعي و هناك العديد من المناطق تفتقد إلى النظافة بسبب قلة التوعية بين صفوف المواطنين وعدم تقبل الآخرين لهذه المسألة بالشكل المطلوب والجاد، ورغم أن النظافة هي أساس تطور أي مجتمع فان هناك إهمالا كبيرا في هذا الجانب وبالذات النوافذ الخلفية للعمارات والتي تصبح بعد وهلة من الزمن مكبا للقمامة وغيرها من القاذورات والتي تمتد إلى الشوارع الخلفية والتي تكون بعيدة عن أنظار الناس وتشكل مشكلة بيئية قد تضر بصحة الإنسان والمجتمع.

«14 أكتوبر» التقت بالأخ /احمد حامد لملس مدير عام مديرية المنصورة الذي أوضح إن الممرات الخلفية في بعض شوارع مديرية المنصورة تعاني من وجود مشاكل كثيرة يعاني منها المواطنون.

واوضح أن المكتب حاليا يقوم بوضع خطة عمل مع أعضاء المجالس المحلية وعقلاء الحارات بالاشتراك مع صندوق النظافة وإدارة الصرف الصحي. تتضمن خطة العمل بتوعية المواطنين وإلزامهم بعمل الشباك الخلفية للحفاظ على هذه الممرات من الأوساخ والتي تتراكم بسبب عدم وجود الشباك في الممرات الخلفية، للحافظ على نظافة تلك المساحات وضمان استمرار النظافة بعد عملية التنظيف موضحا أن الاجراءات ستتخذ في ضبط المخالفين أو قطع عدادات المياه على المنازل غير الملتزمة بوضع تلك الشبابيك الخلفية.منوها بضرورة تفعيل الإعلام في نشر عملية التوعية بين صفوف المواطنين وبالذات في المناطق الشعبية.

كما أشار الأخ /عمر ناصر علي/ أمين عام للمجلس المحلي بمديرية المنصورة إلى أن الفترة الأخيرة أصبحت جميع الإجراءات المرتبطة بالبيئة والنظافة تسير ببطء وهذا يرجع لعدم تجاوب بعض المواطنين مع الجهات الخاصة في كثير من الأمور المتعلقة بالنظافة والبيئة ووجود الأشخاص العابثين والذين لايهتمون بالصالح العام.مشيرا الى ضرورة تفاعل عقال الحارات مع صندوق النظافة وكذا أئمة المساجد في توعية الناس وتثقيفهم.

كما التقينا بعدد من المواطنين المتضررين من الممرات الخلفية :

الأخ /وليد عبد الله هائل موظف بالمؤسسة العامة لتجارة الأقمشة تحدث قائلا: أنا احد المواطنين المتضررين من الممرات الخلفية والقاذورات والأوساخ والتي ترمى من بعض الجيران وخاصة أصحاب المساكن العلوية والتي تؤدي الى التعرض للأمراض بسبب هذه المخلفات..وعلى أتم الاستعداد كمواطن يعيش في هذه المنطقة وفي العمارة لإصلاح شبابيك خلفية لنوافذ الحمامات والتعاون مع الجهات المختصة في المجلس المحلي والبلدية والحد من الأوساخ والأمراض واعادة تحسين منطقتنا.

كما قال : الأخ/محمد حسن عبده نعاني كثيراً من الأمراض التي خلفتها القاذورات التي ترمى في الممرات الخلفية حيث أصبحت بعض الحارات مليئة بالأوساخ والمخلفات التي جعلت من منطقتنا أكواما من القمامة والروائح الكريهة لذا يجب على كل مواطن الاهتمام والاكتراث نحو المسؤولية العامة حتى يصبح هذا الموضوع قضية رأي عام متمنيا أن تهتم الجهات المعنية بهذا المشكلة المتعلقة بتنظيف الممرات الخلفية بأسرع وقت ممكن ونحن الان في فصل الصيف الحارو النظافة من الإيمان.

بمناسبة اليوم العالمي للبيئة

المحمية السياحية البيئية تستقبل طلاب الجامعة اللبنانية في رحاب الطبيعية

بمناسبة يوم البيئة العالمي نظم مشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة تحت شعار (فلنكسر العادة نحو اقتصاد اقل اعتمادا على الكربون(والعلاقة بين الطبيعية والإنسان) محاضرة لطلاب الجامعة اللبنانية الدولية فرع - عدن حول أهمية الأراضي الرطبة في حرم الجامعة بمديرية خور مكسر احتفالاً بهذا اليوم العالمي للتعرف على أهمية الأراضي الرطبة، والمحميات البيئية في عدن وأنواع الطيور المختلفة وقد شارك في الاحتفال بهذه المناسبة فريق مشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة في عدن وطلاب الجامعة اللبنانية الدولية بمحافظة عدن.

وقال الأخ / محمد عبود راوح مدير المشروع في كلمة بهذه المناسبة "إن يوم البيئة العالمي الذي يحتفل به كل عام في 5 يونيو، يشكل إحدى الوسائل لشحذ الوعي البيئي، وتعزيز الاهتمام والعمل السياسيين على نطاق عالمي.

أمل حزام مدحجي / عمر السبع

مشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة في عدن

وذلك لتحفيز العمل على مواجهة التحدي الذي يواجه هذا الجيل تحدي المناخ وستجرى الاحتفالات الدولية الرئيسية بيوم البيئة العالمي 2008 في نيوزيلندا. مشيرا الى أن مشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة في عدن يهدف إلى تعزيز الحفاظ على شبكة المواقع الحساسة التي تلجأ إليها الطيور المائية المهاجرة في مسار هجرتها بين أفريقيا وأوربا وآسيا. حيث أن الأراضي الرطبة في عدن تعتبر من بين المواقع المهمة للطيور في الشرق الأوسط ، كما أشار الأخ/ عبد الرحمن محمد راوح مختص بالتربية والتوعية البيئية إلى أن المشروع يهدف إلى نشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع والتدريب لبناء القدرات لإدارة وحماية الأراضي الرطبة في عدن. مشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة في عدن من ضمن (12) مشروعاً تنفذ في (11) دولة هي : لتوانيا، جامبيا ، هنقاريا ، لثوانيا ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، جنوب أفريقيا ، تنزانيا ، تركيا ، واليمن. وكما أوضح أن هذا المشروع يمول من مرفق البيئة العالمي وتنسيق ودعم من المجلس العالمي لحماية الطيور والمجلس العالمي لحماية الأراضي الرطبة وتنفيذ الجمعية اليمنية لحماية الحياة الفطرية بالمشاركة مع الهيئة العامة لحماية البيئة. وتخلل البرنامج جولة استطلاعية لطلاب الجامعة في محمية الحسوة حيث تعرف الطلاب على هذه المحمية السياحية البيئية وعدد كبير من الطيور المتوطنة والمستوطنة والمهاجرة وسلوك الطيور المختلفة وأنواع المناخ المواطن الرئيسية للطيور والبيئة المساعدة للحفاظ على البيئة لإتاحة الفرصة لهذه الطيور للبقاء والتكاثر في ظروف بيئية سليمة.

تغيير المناخ يؤثر على الطيور المهاجرة

وقد شاركت صفحة البيئة الجمعيات الأهلية البيئية في الاحتفالات ومواكبة مجموعة من الأنشطة التي تساهم في منظومة الاصحاح البيئي في محافظة عدن وقد كان مشروع حماية الأراضي الرطبة في عدن من اهم المواضيع في هذه المناسبة العالمية، فمواقع الأراضي الرطبة في عدن هي «بحيرات عدن، والمملاح، كالتكس، الحسوة، الوادي الكبير، وبئر احمد» وهي من أهم الأراضي الرطبة في اليمن والبلاد العربية، فهي مأوى لأنواع كثيرة من الطيور وموطن للتنوع الحيوي وتقدر مساحتها الكلية ما بين» -2000 2500 « هكتار تقريباً. وقد أصدر مجلس الوزراء في الأول من أغسطس 2006م قرارا يعلن أن الأراضي الرطبة في عدن منطقة محمية. ومن خلال النزول الميداني إلى بعض مواقع الأراضي الرطبة والتعرف عن كثب لمجموعة الطيور المهاجرة والمتوطنة في المنطقة. وأشارت دراسات من الهيئة العامة للبيئة إلى موضوع تغيير المناخ وزيادة حجم المخاطر التي تواجهها الطيور في إرجاء العالم ويهدد بانقراضها..

منطقة عدن ضمن أهم محطات الطيور المهاجرة

وسجلت منطقة عدن ضمن أهم محطات الطيور المهاجرة في قائمة منظمة الطيور العالمية كونها موئلا منتظما لأخر ثلاث أنواع من الطيور المهددة بالانقراض عالميا كالنورس ابيض العين و العقاب الإمبراطوري و النسر الاسعف الكبير وكذا بيئية مناسب لحوالي 1بالمئة من المجموع الكلي لتسعة أنواع من الطيور على المستوى الإقليمي إضافة لملائمتها البيئية لثلاث أنواع من الطيور المسجلة حصريا على مستوى الشرق الاوسط و تضم النورس السويدي وابيض العين و زقزاق السرطان من خلال دورها الحيوي في النظام البيئي الساحلي وفي التوازن البيئي والمناخي للمنطقة و ذات أهمية إقليمية و دولية. وأكدت بعض الدراسات ان مؤسسة القائمة الحمراء للطيور حذرت هذا العام من حالات الجفاف التي تتعرض لها بعض المناطق وظروف الطقس القاسية تفرض المزيد من الضغط على المواطن الرئيسية للطيور في العالم وان أكثر من ألف ومائتين نوع من الطيور مهددة بالانقراض، وهي تشكل ثمن عدد الطيور الموجودة في الطبيعية . كما أوضحت الدراسات إلى أن اليمن تمر بظروف طقس غير عادية لانخفاض مناسيب مياه الأمطار في عدن وزحف التصحر والجفاف وان هذه العوامل تضيف أليها عوامل اخري تساعد في تبديلات سلوك الطيور وهجرتها وانقراضها.

نافذة

البيئة القانونية

أمل حزام

أن وجود البيئة القانونية مهم جدا في المجتمع للحفاظ على الإنسان وبيئته المحيطة به والتي هي أساس وجود البشرية متمثلة بالإنسان والحيوان والطبيعية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من بعضها البعض لننعم ببيئة صحية خالية من التلوث مليئه بالمساحات الخضراء والشواطئ الخلابة للحد من المخاطر والتي تأتي بسبب عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح القانونية للحد من الكوارث البيئية وغير الطبيعية والتي تؤدي إلى موت الإنسان وتدمير الممتلكات.

لذا فان تحديد قوانين المخالفات لحماية البيئة ضرورة للالتزام بها وعدم اختراق القوانين وضبط المخالفين ومعاقبتهم.

ومن جانب آخر نرى أن النظافة تشكل جزءاً كبيراً من البيئة و أساس أي تطور في المجتمع، ان العديد من البلدان الأوروبية والعربية تهتم بنظافة البيئة بالرغم من التوسعات المعمارية وانتشار المصانع الكبرى والورشات المختلفة وسفلتة الطرقات والتي تأتي بعد كل فصل إلا أن الحكومات مع المواطنين يتوحدون يدا واحدة ضد أي تلوث بيئي والعمل تحت شعار(النظافة أساس الحياة) مع جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الاهتمام بعملية التوعية بين صفوف الأطفال منذ الصغر ثم تليها المدارس ثم الجامعات ثم المرافق الحكومية للحد من التلوث البيئي خوفا من انتشار الأمراض. كما تساهم الشرطة التوعوية والمرور في نشر المحاضرات في المدارس ومعاقبة المخالفين.

فنجد الطفل في تلك البلدان يملك وعياً كاملاً و يحرص على أن لا يخالف القانون ويعتبر الشرطة صديقاً للبيئة. وهنا في اليمن بالرغم من وجود البيئة القانونية إلا إنها لا تطبق على ارض الواقع لأسباب نجهلها ونرى الكثير من مخلفات البناء والقمامة على الشوارع وبهذه المناسبة الغالية على قلوبنا اليوم العالمي للبيئة تتقدم صفحة البيئة باحر التهاني القلبية للجميع.

بيئة مدرسية:

الامتحانات .. حرارة .. وجو لافح .. واستعدادات مسؤولة..

مكتب التربية استنفر كل الجهود .. والأمل في استقرار الكهرباء!

نعمان الحكيم

* لم يبق إلا القليل من الوقت .. أياما وتبدأ مرحلة الجد والاجتهاد .. فمن استعد من أول العام، ليس كمن لم يستعد .. والشاطر من ينجح في الأخير .. ويحق له أن يضحك ويفرح و(يزغطط)!

* إنها الامتحانات التي تبدأ في(21) يونيو لسنة تاسعة، و(22) يونيو للثانوية العامة .. وقد ذكرتنا هذه المرحلة بسبعينيات القرن الماضي، عندما كنا طلابا في ثانوية خورمكسر _ الغانم حالياً، وذكرتنا بأعزاء صماصيم منهم من قد توفاه العام أمثال / أبوبكر باقر وبازرعة، ومنهم لايزال أمثال محمود غيلان والشبوطي .. وغيرهم كانوا عند المستوى فلهم الرحمة أحياء وأمواتاً .. ولن تنمحي تضحياتهم أبد الدهر..

* الامتحانات هذه الأيام يعد لها على أعلى المستويات بدءاً من ديوان الوزارة وحتى مكاتبها في المحافظات .. ونحن عدن كمثلنا من المحافظات لكننا ربما نتميز بخطى متقدمة، برغم البيئة المدرسية التي تعيش اليوم صيفاً لافحاً، ملهباً للأجساد ومخلخلاً للأفكار .. ولكن من ترب أو ولد في عدن، سيتحمل ذلك لأنها بيئة أبيه وأمه وحتماً سيتعب الآخرون من أبناء الوطن، لكن المستقبل كفيل بأن يجعل الصعب سهلاً، والحرارة برودة .. أليس ذلك هو هاجس المجتهدين الذين يضحون بكل شيء في سبيل النجاح، وعن جدارة واستحقاق؟!

* يتهيب بعض الآباء والأمهات من خطورة تقطع التيار الكهربائي، وبالذات هذه الأيام،ربما لزيادة الاحمال أولتواتر الأعمال، ولعدم إدخال الجديد في مأرب الكهرباء الحديثة .. أو لا همال في الإصلاح، أو السرقة غير مشروعة للتيار .. وهلم جرا .. لكن ذلك التهيب يكون في محله لو لم يستعد هذا أو ذاك من الطلبة أما من استعد فلا يضره حتى ولو أدى الامتحان على ضوء (كازوز) أو (فانوس) .. مع أن الجو يستحق مكيفات للهواء، وليس مراوح تقوم بالدوران كطواحين الهواء (الدون كيشوت) حاملة معها هواء ساخناً، لكنه أفضل وأهون من عدم وجدوه .. خاصة والرطوبة تتضاعف، والعرق يتصبب والباقي على الله .. كما يقول أحدهم. أما الذي علي فقد عملته!

* والبيئة المدرسية المخصصة للامتحانات، فقد أعد لها مبكراً وعكفت اللجنة الفرعية للامتحانات بعدن التي يرأسها مدير مكتب التربية د. عبدالله النهاري وقوام أعضائها قد أعدوا العدة بما فيهم مديرو التربية في المديريات ونوابهم وبمساعدة المجالس المحلية التي تلعب دورا في التهيئة والإعداد وتهيئة الأجواء لأداء امتحانات أبنائنا وبناتنا على أحسن صورة .. موفرين كل مستلزمات الأداء اليومي بيسر وسهولة وحماية أمنية تفادياً لأي عارض أوطارئ،لا قدر الله حدوثه..وهو مايجعلنا نؤكد أن هذا العام ربما يكون خالٍ من الغش الذي هو آفة كل تطور وتقدم وازدهار..

إن على الآباء والأمهات تسهيل المهمة لأبنائهم،ودفعهم للثقة بأنفسهم بعيداً عن التوكل والتساهل الذي يقضي على المستقبل المأمول..ذلك لأن الغش يجد صدى له في التعليم الجامعي،وهنا يكون المثل القائل ظهر وبان وعليك الأمان)قد كشف هذا من ذاك من الطلبة،وعندها لن يجني الغشاشون إلا الحسرة والندم،ونعتقد أن الآباء والأمهات تهمهم مسألة الامتحانات ويهمهم نجاح أبنائهم ليكونوا شرفاً لهم وعوناً في الحياة..

اللجنة الفرعية للامتحانات ستكون على أهبة الاستعداد،موزعة أعضائها على المديريات كفريق عمل واحد في غرفة عمليات يومية،تبدأ الثامنة صباحاً وتنهي عملها اليومي منتصف الليل..هكذا الحال حتى نهاية الامتحانات التي تكون في يوم 2008/7/8م..

جداول الامتحانات قد وزعت ونشرت في الصحف المحلية،وأرقام الجلوس ستصل خلال يومين تقريباً،وسيستلمها الجميع عبر مديرياتهم ومراكزهم الامتحانية،والمراجعه واجبة سواء بالزيارة أوبالهاتف وهي متاحة حتى قبل الأداء بيوم كامل..ليتعرف الطالب على موقعه ومعلوماته وما يختص بحياته المستقبلية..

أنه يوم تحد يجب أن لا يمر،إلابانتصارات ساحقة،وطلاب عدن كانوا وما زالوا في المقدمة،لأنهم رمز تقدم الوطن وازدهاره وأي نتائج مشرفة إنما تكون عاكسة كما يعتمل بعدن من الألف إلى الياء

الأمنيات للأبناء بأداء امتحاني سلمي وهادئ وناجح،كما هي الأمنية نقول فيها لأولياء الأمور:لاتربكوا أبنائكم ولا تتجمعوا أمام المراكز الأمتحانية لأن ذلك فيه إخلال وإزعاج لهم،فلا تدعوهم يقعون في إسرافكم لحبهم وقلقكم عليهم..بل دعوهم يؤدون واجبهم وعلى الله الباقي ..

دور القضاء في تطبيق القوانين البيئية

إنشاء نيابة ومحكمة نوعية متخصصة للمياه والبيئة، وإضافة قوانين التشريعات البيئية إلى مناهج المعهد العالي للقضاء وكليات الحقوق في الجامعات اليمنية، كانت أهم التوصيات التي خرجت بها الندوة الحوارية الأولى حول قانون البيئة اليمنية، وهو ما اعتبره القاضي محمد حمود الأبيض، رئيس محكمة المخالفات بالأمانة، غير ممكن، واصفاً إياه بالصعب، موضحاً ذلك لـ«النداء» بقوله: «صعب أن ندرس كل القوانين وتفصيلاتها؛ فنحن مثلاً لا ندرس قانون الأحداث ولا المبيدات وغيرها من القوانين الأخرى، ولكننا ندرس قواعد عامة وتفصيلية ونقوم بتطبيقها على بقية القوانين». ويعتقد رئيس محكمة المخالفات بأن كل ما تحتاجه البيئة اليمنية هو الإهتمام بالنظافة وكذلك تدابير احترازية فقط، لأن اليمن ليست من الدول المصنعة، والملوثات الموجودة ليست بتلك الخطورة التي تعاني منها الدول الصناعية كالولايات التي امتنعت عن التوقيع على كثير من الاتفاقيات البيئية وأهمها إتفاقية المحافظة على طبقة الأوزون، بينما نحن نوقع عليها رغم أننا لسنا دولة مصنعة.

بشرى العنسي

مشروع القانون الجديد

قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م ولائحته التنفيذية رقم (148) لسنة 2000م في نظر القاضي لم تكن غايتهما العقوبة وإنما التخفيف أو التقليل من الأضرار البيئية عند حدوثها وبالتالي فهو قانون إجرائي. كما أنه لا توجد مادة في القانون يمكن تطبيق العقوبة عليها والمنصوص بالمادة (85)من قانون حماية البيئة النافذ والتي تنص: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة واللوائح التنفيذية لأحكام هذا القانون والقوانين الاخرى فإن كل شخص طبيعي أو إعتباري قام أو تسبب بتصريف أي مادة ملوثة عمداً في المياه أو التربة أو الهواء في الجمهورية اليمنية فأحدث ضرراً بالبيئة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات مع الحكم بالتعويضات المادية المناسبة». وعندما سألته «النداء» عمّا إذا كان قد اطلع على مشروع القانون الجديد وطرح ملاحظاته ليتم استيعابها، أجاب بأنه قد اطلع عليه ولكن المشكلة بأن القانون يعاقب من يخالف المواد المنصوص بها وترك فراغاً ولم يحدد العقوبة «ولا أدري على ماذا ستكون تلك العقوبة»، مؤكداً أن قانوناً كهذا لا يمكن أن يخرج بهذه السهولة وسوف يتم تعديله والتدقيق فيه عندما يعرض على مجلس النواب لمناقشته. وعن القضايا التي تصل إلى محكمة المخالفات أوضح رئيس محكمة المخالفات أن أكثرها مخالفات صحية ومخالفات نظافة وكذلك مخالفات بناء وهي من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر، كما أن المحكمة قد أصدرت حكمين قضائيين بإغلاق مصنع للأغذية ومصنع اسفلت للضرر الناتج عنهما

إجراءات الضبط القضائي للمخالفات

كما تعتبر محكمة المخالفات في الأمانة محكمة حديثة، حيث تم استحداثها قبل خمس سنوات وهي محكمة مختصة بالمخالفات المتعددة ومنها المخالفات البيئية، حيث تبدأ اجراءات الضبط بشأن المخالفات المبينة في القوانين الخاصة بالتشريعات البيئية المختلفة عن طريق مأموري الضبط الإداري أو القضائي المعنيين بالرقابة والإشراف في الجهات الحكومية. وحددت اجراءات الضبط للمكلفين وذلك بتحرير محاضر ضبط يدون فيها نوع المخالفة أو الجريمة ومرتكبوها وتاريخ مكان الضبط. وأجاز القانون في بعض الحالات للجهات الإدارية اتخاذ الجزاءات الإدارية ضد المخالفين وفقاً للشروط والاجراءات اللازمة قانوناً أو إحالة محاضر الضبط. مع الأوليات التي تثبت ارتكاب المخالفة ونسبتها للتشخيص الطبيعي أو المعنوي وذلك إلى النيابة العامة التي تقوم باتخاذ الاجراءات القانونية، إما بإصدار أمر جزائي إذا كان القانون قد سمح لها بذلك أو تحريك الدعوى الجزائية امام المحكمة لمعاقبته وفقاً للقانون.وتتمثل العقوبات التي يمكن إتخاذها ضد مرتكبي المخالفات بثلاثة

انواع من الجزاءات:

الجزاءات الإدارية التي تصدرها الجهات الإدارية، الأوامر الجزائية التي تصدرها النيابة العامة وفقاً للقانون، العقوبات التي تصدرها المحاكم بناءً على الدعوى العامة.

المخالفة والقانون البيئي

وحسب تفصيل القاضي محمد الأبيض لتلك الحالات في ورقته التي قدمها في الندوة الحوارية حول قانون البيئة، بعنوان «القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين البيئية» ففي الحالة الأولى منح المشرع للمخالف حق الطعن ضد الجزاء الإداري أمام المحكمة المختصة، وفي الحالة الثانية أجاز القانون للمخالف الاعتراض أمام المحكمة المختصة على الأمر الجزائي الصادر من النيابة العامة، وفي حالة حضور المعترض الجلسة المحددة لنظر الاعتراض تسير المحكمة بالإجراءات المعتادة لنظر الدعوى. ومن ناحية أخرى فإن اللازم على الجهة الإدارية عند تطبيق الجزاءات الإدارية على المخالف أن تتبع إجراءات جوهرية قبل اتخاذها للجزاءات الإدارية، ومنها إحاطة صاحب الشأن أو المخالف علماً بما تنوي الجهة الإدارية اتخاذه من جزاءات ليتمكن المخالف من تصحيح وضعه وإزالة أسباب المخالفة مع إفساح المجال له لإبداء دفاعه بشأن المخالفة المنسوبة اليه، ثم بعد ذلك تصدر الجهة الإدارية الجزاء المناسب إذا لم تقتنع بدفاع المخالفة المنسوبة إليه بسبب الجزاء ومحله، وبشرط ان يصدر الجزاء الإداري من شخص مختص أصلاً بإصداره وفقاً للقانون حتى لا يكون القرار مشوباً بعيب عدم الاختصاص الذي يعد من النظام العام وبشرط أن يكون الجزاء الإداري هو المنصوص عليه قانوناً أوبناءً عليه مع تسبب الجزاء إذا نص القانون على ذلك. والأصل أن يقوم المخالف بتنفيذ الجزاء الإداري طواعية أما إذا رفض المخالف الامتثال للجزاء الإداري وكان القانون يعاقب على المخالفة التي صدر بشأنها الجزاء ففي هذه الحالة لا يكون أمام الجهة الإدارية إلا إتباع الطريق الجنائي وإحالة المتهم بالمخالفة إلى النيابة العامة تمهيداً لرفع الدعوى الجزائية ضده أمام المحكمة المختصة أو القاضي الجزائي ما لم يوجد في القانون عقوبة جزائية على تلك المخالفة، ولا يبقى أمام المخالف أو صاحب الشأن الذي صدر بحقه الجزاء الإداري إلا الطعن بالإلغاء ضد الجزاء الإداري المذكور أو رفع دعوى للتعويض أمام المحكمة المختصة فيما إذا كانت الجهة الإدارية قد قامت بتنفيذ الجزاء الإداري مباشرة.